



تثبيت الأبارتهايد داخل الضفة الغربية.. أزمة جديدة داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي حول «قانون يهودا والسامرة»!

صفحة (٢)ة



حول زهاب العلم الفلسطيني وحساسية إسرائيل من الحقوق الوطنية والقومية للفلسطينيين

صفحة (٢)ة



الثلاثاء ٢٠٢٢/٦/٧ الموافق ٧ ذو القعدة ١٤٤٣هـ العدد ٥٣٨ السنة العشرون

كلمة في البداية

بعض الأصوات الإسرائيلية الصافية: المشكلة كانت وستظل كامنة في العقيدة الصهيونية!

بقلم: أنطوان شلحت

خاضه مع إحدى طالباته على صفحات جريدة «هارتس»، أن الأيديولوجيا الصهيونية، في جوهرها الحقيقي، تنص على أن الجماعة الإثنية اليهودية تمتلك حقوقاً زائدة في البلد (فلسطين)، بما في ذلك الحق في السيطرة على منظمات القوة السياسية. ومن أجل ضمان مثل هذا الأمر وعلى مدار كل الأعوام المنصرمة منذ النكبة الفلسطينية في العام ١٩٤٨، كان الصهاينة بحاجة إلى أن يقوموا بممارسات آثمة كثيرة، تشمل من بين ما تشمل تهويد الحيز بواسطة اقتلاع سكان المكان الأصليين وتركيزهم في مناطق صغيرة وذات كميات أرض معدودة، وترتيب منظومة العلاقات بين الجماعات المتعددة في المجتمع الإسرائيلي بشكل يكون فيه المواطنون اليهود هم المسيطرون بالملق والمواطنون الفلسطينيون هم الخاضعون إلى السيطرة.

ويشير غوردون إلى أن كتاب «العقد الاجتماعي» لجانك روسو هو أحد أهم الأسفار الفكرية التي كتبت في عصر النهضة والتنوير في الغرب، وقد جرى استهلاله بالكلمات التالية: «يولد الإنسان حراً، ويوجد الإنسان مقيداً في كل مكان»، وربط فيه بين الحرية والمساواة. وقد شرح روسو أن حرية الإنسان مرهونة بالمساواة الأساسية في المجتمع، وعندما تكون لجماعة ما حقوق زائدة فإن الجماعة الأخرى تفقد ليس حقوقها فحسب إنما أيضاً تُصادر حريتها. وبناء على ذلك، حسبما يؤكد غوردون، عندما تقوم الصهيونية بالتضحية بمسألة مساواة المواطنين الفلسطينيين على مذبح «مشروعها القومي»، فإنها لا تصادر منهم المساواة فقط بل وتسلبهم حريتهم أيضاً. وفي ضوء هذا فإن الاستنتاج المنطقي هو أن اختيار أي مواطن إسرائيلي الصهيونية كعقيدة يعني بصورته آية قبوله التضحية بقيمته المساواة والحرية لكل من هو غير يهودي. وفي قراءته فإن محاولة الصهاينة، الذين يعرفون أنفسهم بانهم ليبراليون، أمثال أنصار حزب ميرتس، أن يرفعوا في الوقت ذاته رايتي الصهيونية والديمقراطية الليبرالية لا تعدو كونها أكثر من مجرد وهم.

ويتابع غوردون أنه وفقاً لما يؤكد عليه روسو، فإن التنازل عن الحرية مثله مثل التنازل عن الإنسانية، وإن الحقوق والواجبات المكفولة لكل إنسان لمجرد كونه إنساناً. ونظراً إلى أن كل عقد اجتماعي يقوم على أساس توزيع معين لحقوق مواطني الدولة وواجباتهم، وإلى أن الإنسان المنزوع الحرية هو مواطن من دون حقوق وواجبات، فإن المواطنين الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ لا يمكنهم أن يكونوا شركاء حقيقيين في العقد الاجتماعي الإسرائيلي، وكما يؤكد تقضي الاستقامة الفكرية القول إن المواطنين الفلسطينيين بالنسبة إلى الصهيونية، بما في ذلك التيارات الليبرالية، هم لا أكثر من عائق أو مصدر إزعاج.

أمّا لنداءوا فأكد أن «الأبارتهايد الإسرائيلي»، كما يصفه، هو «جزء حي من تكويننا، وليس فقط أن غالبية الإسرائيليين خصه فيه ودوراً، وإنما هي تستفيد منه أيضاً؛ ولذا ف «من الصعب التجنّد ضده، لأن النضال ضده يعني، في الوقت ذاته، النضال ضد مجتمعك، ضد أقرارك، وأحياناً كثيرة - ضد نفسك أنت، أو ضد أجزاء من شخصيتك!»

وعلى ذكر ما تتسبب به العقيدة الصهيونية من تضحية المواطنين تحت لوأناها بقيمته الحرية والمساواة، لا بدّ أن نشير كذلك إلى أن الشاعر والأديب اليوناني نيكوس كازانتراكي نشر في العام ١٩٢٧ مقالات في صحف يونانية كانت تصدر في مصر اشتملت على انبعاثاته من رحلة قام بها إلى فلسطين لحضور أعياد الميلاد هناك، ومن ضمن ما تضمنته عبارات وجهها إلى فتاة يهودية تبنت الصهيونية ورد فيها: «لقد بدأت بفتح حريتك، وتقييد نفسك، وتضييق مساحة قلبك، الذي أصبح الآن يميز ويفرق ويختار ولا يتقبل سوى اليهود... ويجب أن تشعرني بالخطر!»



منصور عباس (يمين)، نموذج مريح لليمين الاستيطاني.

بينت يتباهى بيمينية حكومتها ومعارضو نتنياهو في اليمين الإسرائيلي يبحثون عن «أطواق نجاة»!

في غضون عامين، ولا يوجد ما يمنح قيادة حزبه في الانتخابات المقبلة، التي في أحسن الأحوال قد تجري في النصف الأول من العام المقبل ٢٠٢٣، رغم أن احتمال إجرائها حتى نهاية العام الجاري ما زال قائماً. وفي الوقت ذاته، ما زال نتنياهو يحظى بشعبية، بذات النسب التي كان يحظى بها على مدى السنوات الأخيرة. لا بل إن استطلاعات الرأي العام التي تجري من حين إلى آخر، تمنح الليكود قوّة زائدة عن المقاعد الـ ٣٠ التي يسيطر عليها حالياً في الكنيست، وعلى الرغم من أنها استطلاعات ميكرة، فإنها دلالة على توجه عام، وفي الأساس أن الليكود يواصل الحفاظ على تصدره نتائج الانتخابات دون أي منافس، رغم ما تقوله الاستطلاعات بأنه سيجد صعوبة في تشكيل حكومة ذات أغلبية مطلقة، من دون حزب «يمينا» الذي يقوده رئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت.

قلق أحزاب في الائتلاف

في الأسبوع الماضي كنا أمام حلقة جديدة من روايات إعلامية، تدعي استنادها لمصادر حزبية، تقول إن حزب «أمل جديد» برئاسة جدعون ساعر، المنشق عن حزب الليكود في نهاية العام ٢٠٢٠، يجري مفاوضات مع حزب الليكود لتشكيل حكومة بديلة. وهذا بعد أسبوع من حديث مشابه بين حزب «أزرّق أبيض»، برئاسة بيني غانتس، والليكود، وتم نفيه في حينه.

إلا أن الحديث عن حزب جدعون ساعر تزامن مع تهديد هذا الأخير للائتلاف الحكومي، بأنه إذا لم يتجنّد الائتلاف لصالح تمديد سريان قانون الطوارئ في الضفة الغربية القائم بالتمديد منذ العام ١٩٦٧، وينظم العلاقات بين المستوطنين والمستوطنات مع مؤسسات الدولة الإسرائيلية، لكونهم في منطقة محتلة، فإن هذا سيعيّل في نهاية الائتلاف، وقد نفى ساعر وحزب الليكود وجود مفاوضات كهذه، بينما أصرت عليها وسائل إعلام، وفي نهاية الأسبوع الماضي، غيّر ساعر اللهجة، وهاجم حزب الليكود وباقي كتل اليمين في المعارضة لموقفها المعارض لتمديد سريان قانون الطوارئ. من باب أن هذه الكتل تريد إسقاط الحكومة، وأعلن عن لقاء عبر شبكات التواصل مع أنصاره أنه يرفض العودة إلى الليكود.

تصرّح ساعر ليلقي حقيقة قلقة من أي انتخابات مبكرة في هذه الفترة بالذات، إن إذا استطلاعات الرأي تضعه تحت تهديد عدم اجتياز نسبة الاسم، لأنه من أبرز من رفعوا شعار رفض استمرار نتنياهو في الحكم، وها هو نتنياهو باق في الساحة السياسية بقوة، وكما يبدو فإنه لا مجال لخوض انتخابات تحت الشعار ذاته. القلق قائم أيضاً لدى نواب حزب «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت، خوفاً من معاقبتهم في معسكر اليمين الاستيطاني، رغم أن كل استطلاعات الرأي العام تشير إلى حفظ الحزب على مقاعده الستة، وحتى بعض الاستطلاعات تضيف له مقعداً آخر أو اثنين.

قلق صامتات في صفوف الليكود

ليس واضحاً ما إذا سيقرب حزب الليكود إجراء انتخابات لرئاسة الحزب، إذ إن آخر انتخابات كهذه فرضها النائب السابق في الحزب، والسابق للمنافسين الآخرين، وأيضاً يولي إدلشتاين، رئيس الكنيست الأسبق، وهناك أسماء أخرى أعربت عن نيتها المنافسة، لكنها لم تعلن هذا رسمياً، وليس واضحاً ما إذا كانوا سينافسون نتنياهو فعلاً في حال جرت انتخابات لرئاسة، إذ إن التجربة في الليكود في السنوات الـ ١٨ الأخيرة أثبتت أن كل من ينافس نتنياهو في الحزب، ولا يسير في تلمه، يضع نفسه على كف فقير، لتكون حياته الحزبية في الليكود قصيرة، لكن حتى إذا تم تجر الانتخابات لرئاسة الحزب، فإن الحزب سيكون ملزماً بإجراء انتخابات لقائمة مرشحيه للانتخابات الكنيست، وبحسب النظام الداخلي لليكود، الذي سنشرحه حينما تجري مثل هذه الانتخابات، فإن ما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من النواب الحاليين سيفقدون موافقهم في قائمة المرشحين، ولذا فإن نتنياهو سيدقق بمدى إخلاص كل واحد من المنافسين لضمان نجاحه، بموازاة انتقامه من غير المخلصين، إما بالإبعاد الكلي، أو بإبعاده عن القائمة.

المدن الفلسطينية التاريخية على الساحل، التي تسمى إسرائيلياً «المدن المختلطة»، والقصد: اللد والرملة ويافا وحيفا وعكا، زاعماً أن العرب فيها ارتكبوا جرائم قتل جماعية، رغم أن ما كان قبل أكثر من عام بقليل، هو استقدام عماليات استيطانية لتلك المدن لشن اعتداءات على العرب أهالي المدينة. ثم لاحقاً يعهد بينيت ما يسميها إنجازاته في هذا المجال، ويكتب بحسب لغته ومصطلحاته: «نحن لا نتنازل عن شبر واحد من أرضنا ولا نناقش إقامة دولة فلسطينية. من ناحية أخرى، أنا متنبه لشركائي من اليسار، وبالتالي لن تكون منهم حركات عكسية. نواصل البناء في يهودا والسامرة (الضفة المحتلة) بشكل عادي ومنتظم».

«أوقفنا فتح قنصلية أميركية للفلسطينيين في القدس. ففي لقائني مع رئيس الولايات المتحدة، أجبته بأدب، ولكن بوضوح، أنني لن أوافق على إقامة قنصلية في القدس، لأن القدس عاصمة دولة واحدة فقط، وهي إسرائيل».

«أعدنا مسيرة الأعلام (في القدس المحتلة) إلى مسارها التقليدي، وحظنا الرقم القياسي للمشاركة بأكثر من ٧٠ ألف مشارك، بلوون بالعلم الإسرائيلي (رغم أن التقديرات الإسرائيلية الرسمية ذكرت أنهم ٢٥ ألفاً).

«نحن نبادر لعمليات لمكافحة الإرهاب في كل مكان: في غزة ويهودا والسامرة، وبعيدا عن حدود إسرائيل. الفكرة هي الإضرار بالإرهاب ومجال تنظيمه في وقت مبكر.

«اتخذنا قراراً تاريخياً بمضاغمة عدد المستوطنين في هضبة الجولان، وإقامة مستوطنتين جديدتين».

وكتب أيضاً: «بالإضافة إلى ذلك، تعمل وزيرة الداخلية أيليت شاكيد مع وزير الإسكان زئيف الكين، على إنشاء ١٤ مستوطنة جديدة ومدينة جديدة أخرى في النقب»، ويقصد بينيت هنا إقامة مستوطنات لليهود، بينما تواصل هذه الحكومة تشديد الحصار على العرب، أهالي النقب، وترفض الاعتراف بالقرى القائمة منذ عشرات ومئات السنين على أراضيها.

ويختم بينيت ما أسماها إنجازاته بعبارة: «هذا هو جوهر الصهيونية»، ويضيف: «هل يستطيع أحد الادعاء بجديّة أن هذه حكومة ذات سياسة يسارية؟».

كيل المديح لمنصور عباس

يخصص بينيت مقاطع في رسالته لمسألة شراكة «القائمة العربية الموحدة» في الحكومة، ويشرح أن من فتح الباب لهذه الكتلة هو بنيامين نتنياهو، الذي قبل بها أن تدعم حكومته، إلا أن من رفض ومنع إقامة الحكومة برئاسة نتنياهو، بمشراكة «يمينا»، كانت كتلة «الصهيونية الدينية».

وكتب عن منصور عباس أنه «يبرز كقائد سياسي شجاع يحاول إيصال المجتمع العربي إلى مكان أفضل. للمرة الأولى، ثمة زعيم عربي يعترف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. للمرة الأولى، هناك زعيم عربي يحاول جاهداً تعزيز الجانب الاقتصادي المدني للمواطنين العرب في إسرائيل. إنه يبذل قصارى جهده لمواجهة الجريمة في المجتمع العربي، والقضاء على ظاهرة السلاح غير المشروع». ويتقول بينيت: في قضية منصور عباس يستحق السيد نتنياهو الثناء، فقد قال لي: «منصور زعيم شجاع. يحتاج إلى تقويته والتعاون معه»، وأضاف بينيت: «في هذا أنا موافق. لدولة إسرائيل مصلحة وطنية كبيرة في أن ينجح طريق منصور عباس- طريق السلام والتعاون، وليس طريق آيمن عودة- طريق التطرف والقومية. لدولة إسرائيل مصلحة في مساعدة منصور على تقوية الجمهور العربي وتحقيق الإنجازات في المجتمع العربي، وإلا سنحصل على التجعج الوطني الديمقراطي وآيمن عودة».

مستقبل بنيامين نتنياهو والمحكمة

في هذه الأيام يكون قد مرّ على بدء محاكمة نتنياهو بثلاث قضايا فساد ١٦ شهراً، ورغم هذه الفترة، فإن المحكمة لا تزال تستمع إلى شاهد النيابة الرابع، وفي الملف الأول الأكبر، الذي يواجه فيه نتنياهو تهمة تلقي رشوة.

كذلك في هذه الأيام، تكون قد مرت ست سنوات ونصف السنة على بدء التحقيقات مع نتنياهو في أول قضية فساد، ففي تلك الأيام ظهرت العناوين الصاخبة التي كانت تحدث عن قرب انتهاء عهد نتنياهو، إلا أن الأخير أتم بعدها ولاية من أربع سنوات، وخاض ٤ جولات انتخابية

وتواصل حالة الارتباك السياسي الإسرائيلية، على مستوى الحكومة واقتلافها الذي فقد الأغلبية المطلقة، وهو في حالة تعادل مع معارضة ليست موحدة، وكما يبدو ستنتهي الحكومة هذا الأسبوع أسبوعاً خامساً في الدورة الصيفية التي تنتهي في نهاية تموز المقبل، من دون أن تواجه خطر السقوط. لكن كما يقال طيلة الوقت فإن عامل المفاجأة وارد في كل لحظة، وأجواء الانتخابات تتمدد، وبضمن هذا أن بنيامين نتنياهو باق على الساحة السياسية، لهذا فإن من عارضوه في معسكر اليمين الاستيطاني، ومنعوا استمرار حكمه، يبحثون عن طوق نجاة، فيما أصدر رئيس الحكومة نفتالي بينيت رسالة موجهة بالأساس لليمين الاستيطاني، يعهد فيها «إنجازاته» اليمينية، برفض إقامة دولة فلسطينية وتعزيز الاستيطان، ويبرز مديحه للقائمة العربية الموحدة، ويعيها النائب منصور عباس.

فالحكومة الحالية قامت على قاعدة «فقط ليس نتنياهو»، وهذه العقولة أدت إلى تشكيل ائتلاف مليء بالتناقضات والتقاطبات، من أقصى اليمين الاستيطاني إلى أقصى ما يسمى «اليسار الصهيوني»، مثل حزب ميرتس، ومعهم القائمة العربية الموحدة، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي، وهذا الفرعان الأخيران، ومعهما أيضاً حزب العمل، يدفعون أثماًناً سياسية لسكونهم على ما تطبقه الحكومة من سياسات يمين استيطاني، وبضمنها وضع قوانين سياسية لم تكن من قبل، ومن شأنها أن تتحول لقاعدة عمل لأي حكومة يمينية مستقبلية.

يبرز هذا في جوانب عدة، أبرزها: اتساع حجم الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى المبارك، وغض الطرف عن أداء المقتحمين صلوات يهودية، برغم الحظر المتكرر، وتطبيق فعلي على الأرض لمنع رفع العلم الفلسطيني في القدس خاصة، كما رأينا هذا خلال جنازة الشهيدي شيرين أبو عاقلة، وبعدها بخمسة أيام جنازة الشهيد وليد الشريفي في القدس المحتلة. وكذلك رفع أساس ميزانيات مجالس المستوطنات بنحو ٥٠٪، بموجب ما أعلنته وزيرة الداخلية أيليت شاكيد مع إقرار الموازنة العامة للعام الجاري، قبل ١٧ شهراً. وغير هذا من القضايا.

إلا أن كل هذه السياسات لم تشفع للحكومة الحالية أمام أحزاب اليمين الاستيطاني بقيادة الليكود، التي تسعى لإسقاط الحكومة، إن كل محاولة لتشكيل حكومة بديلة فشلت، ولا يبدو أن محاولات كهذه ستنجح، إذ تظل التقارير إن نتنياهو معني بالتوجه إلى انتخابات جديدة، يعيد فيها توزيع المقاعد البرلمانية بشكل بعيد له الأغلبية المطلقة.

نفتالي بينيت يتباهى بيمينيته ويستجد!

في نهاية الأسبوع الماضي، أصدر رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، رسالة مطولة من ٢٧ صفحة، موجهة بالأساس إلى جمهور اليمين الاستيطاني، يبرز فيها توجهه لتشكيل الحكومة الحالية بكل مركباتها، بما يشمل كتلة ما يسمى «اليسار الصهيوني»، وأيضاً القائمة العربية الموحدة، إذ إن التسليط الأيدي على يمينية حكومته، حتى أنه سأل القراء ما إذا كانت حكومة كهذه هي حكومة يسار فعلاً، ثم كيل المديح لنهج منصور عباس، زعيم القائمة الموحدة.

يفتح بينيت رسالته: «كان لليهود مرتان دولة ذات سيادة موحدة في أرض إسرائيل، في المرة الأولى استمرت ٨٠ عام ثم انقسمت إلى قسمين بسبب صراع داخلي، وفي المرة الثانية استمرت الدولة مدة ٧٧ عاماً، ثم فقدت سيادتها للرومان بسبب صراع داخلي، ودولة إسرائيل (الحالية) هي الفرصة الثالثة. الآن الدولة في عامها الـ ٧٥».

«نحن جميعاً امام اختيار ما إذا كنا سننتعلم كيف ننجح في العقد الثامن، كدولة موحدة وذات سيادة، أو ما إذا كنا سنفسخ كل مرة أخرى بسبب الصراعات الداخلية».

وفي مقدمات الرسالة يستعرض بينيت الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي كانت قائمة في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة، ويدعي أن حكومته قلبت الكثير من المعطيات الاقتصادية من سيئة إلى جيدة، خاصة على مستوى العجز في الموازنة العامة، الذي تراجع بقدر كبير جداً، بينما قفز النمو الاقتصادي في العام الماضي إلى نسبة ٨٪، وتراجع البطالة إلى النسبة التي كانت قائمة ما قبل جائحة كورونا. ثم يقدم توصيفاً للحالة الأمنية، مدعياً أن سياسة نتنياهو كانت صعبةً امام ما أسماها «الإرهاب» من قطاع غزة، ولجأ إلى التحريض على



(الغيب)

مستوطن يحمل العلم الفلسطيني بعد إزالته عن عمود كهرباء في بلدة حوارة يوم ٢٧ أيار الماضي.

تثبيت الأبارتهايد داخل الضفة الغربية.. أزمة جديدة داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي حول «قانون يهودا والسامرة»!

كتب وليد حباس:

ثمة أزمة جديدة تعصف بالائتلاف الحكومي الإسرائيلي من الداخل، وقد تمدد بانهاية. هذه المرة، يقول الوزير جدمون ساعر، عضو الائتلاف عن حزب «أمل جديد»، بأن طريقة تعامل الائتلاف الحكومي مع هذه الأزمة هي بمثابة «اختبار فيما إذا كان الائتلاف يريد أن يستمر فعلا أم لا». والأزمة تدور حول تمديد تطبيق القانون الجنائي الإسرائيلي على مستوطني الضفة الغربية، وهو قانون تم فرضه في العام ١٩٦٧، ويتم تمديده مرة كل خمس سنوات، وكل حكومات إسرائيل السابقة، منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، بما فيها اليمينية، واليسارية، وحكومات الوحدة الوطنية، قامت بتمديد هذا القانون بكل هدوء وبدون أن يثير نقاشا حادا داخل أروقة الكنيست. لكن هذه المرة تمديد القانون الذي سينتهي مفعوله في نهاية شهر حزيران ٢٠٢٢، يعبر عن هشاشة الائتلاف، واختلاف الأجداد داخله وقد يتسبب في إحراجات كبيرة لبعض أعضاء الائتلاف (مثلا القائمة العربية الموحدة) الذين لا يريدون أن يبدو وكأنهم موافقون على فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية. بالنسبة إلى القائمة العربية الموحدة، فإن موافقتها على هذا القانون قد تضر بشكل كبير بصورتها داخل المجتمع العربي، كون القانون الذي يسمح بتطبيق الأنظمة الإسرائيلية على المستوطنين يعتبر حجر الزاوية في فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنين في الضفة الغربية. وقد لا يقل أهمية عن قانون القومية العنصري الذي أقرته إسرائيل في العام ٢٠١٨. هذه المقالة تلتقي الضوء على القانون نفسه، والذي يسمى «قانون تعديل وتمديد سريان أنظمة الطوارئ (يهودا والسامرة - الحكم في الجرائم والمساعدة القضائية)»^(١) والذي تمت صياغته العام ١٩٦٧ لكنه تطور إلى أن وصل إلى شكله النهائي في العام ٢٠٠٧.

أنظمة الطوارئ (يهودا والسامرة - الحكم في الجرائم والمساعدة القضائية)!

بعد دخول القوات الإسرائيلية إلى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، أصدر الحاكم العسكري عدة أوامر عسكرية فورية، في الأمر العسكري رقم «٢»، نصب قائد المنطقة الوسطى في الجيش نفسه الحاكم الجديد في الضفة الغربية، وتولى كل صلاحيات الحكومة والتشريع والتعيين والإدارة في ما يتعلق بالمنطقة وأساكنها، على ما يبدو، وبسبب خشية إسرائيل من معارضة القانون الدولي الذي ينص على أن القوة المحتلة يجب أن تلتزم بالقانون المحلي الساري قبيل دخول القوات المحتلة، فإن الحاكم العسكري الجديد، وبموجب الأمر العسكري رقم ٢٢، أشار إلى استمرار سريان القانون الأردني الذي كان سائدا في الضفة الغربية حتى احتلالها، مع مراعاة أوامر الحاكم العسكري الإسرائيلي. هذا يعني، أن القانون الأردني سيسري على كل السكان المقيمين داخل الضفة الغربية وأصبحوا يعيشون تحت الاحتلال. بيد أن الأمر، من جهة نظر إسرائيل، ينطوي على ثغرات قانونية لأن القانون الأردني، وأوامر الحاكم العسكري الإسرائيلي، سيسريان أيضا على الإسرائيليين في المستقبل. لقد تنبه القائد العسكري لهذا الأمر (وكانه كان يتوقع منذ العام ١٩٦٧ أن مستوطنات إسرائيلية

ستقام مستقبلا في الضفة الغربية). وعليه، استند الحاكم العسكري إلى قانون أنظمة الطوارئ ليفرض سريان القانون الإسرائيلي على الإسرائيليين في الضفة الغربية بشكل فردي (أي يتم تطبيق القانون على الأشخاص الإسرائيليين بمعزل عن الأرض المحتلة نفسها). وباتت هذه الأنظمة تعرف باسم «أنظمة الطوارئ (يهودا والسامرة - الحكم في الجرائم والمساعدة القضائية)».

هذه الأنظمة تشمل ثلاث نقاط مهمة لا بد من استعراضها: أولاً، يسري القانون على المواطنين الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية، وكذلك على اليهود غير الإسرائيليين والذين ينطبق عليهم قانون «حق العودة»، لكنهم يقيمون في الضفة الغربية. ومن هنا، خلقت إسرائيل نظام أبارتهايد واضحا وصريحا يقوم على تطبيق منظمتي قانون، الأولى تستهدف الفلسطينيين وتتبع إلى المحاكم العسكرية وتدمج ما بين أوامرها العسكرية وما بين القانون الأردني، والثانية تستهدف الإسرائيليين وتحيلهم إلى القانون الإسرائيلي المطبق داخل دولة إسرائيل، حتى لو كانوا مقيمين في الأرض المحتلة.

ثانياً، القانون يطبق لوائح القانون الجنائي الإسرائيلي فقط على السكان اليهود في الضفة الغربية، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في الضفة الغربية، حسب صيغة القانون، فإنه ينطبق على السكان اليهود، وليس «السكان الإسرائيليين» وبالتالي يترك فلسطينيو الداخل الذين يحملون جنسية إسرائيلية في وضع ضبابي. لكن الأهم، هو أن القانون لم يطبق فقط لوائح القانون الجنائي، بل ضم أيضا ١٧ قانونا آخر تم إرفاقها على مدار السنوات لتتحول إلى جزء لا يتجزأ من هذا القانون، وهي: قانون الدخول إلى إسرائيل (للعام ١٩٥٢)، قانون خدمة الأمن (للعام ١٩٨٦)، قانون تقييد المقيمين داخل الضفة ضريبة الدخل، قانون تسجيل السكان (للعام ١٩٦٥)، قانون خدمة العمل في حالات الطوارئ (للعام ١٩٧٧)، قانون التامين الوطني (للعام ١٩٦٨)، قانون علماء النفس (للعام ١٩٧٧)، قانون تسجيل وتجنيد المعدات في قانون جيش الدفاع الإسرائيلي (للعام ١٩٨٧)، قانون السير، أنظمة المرور (للعام ١٩٦١)، قانون التامين الصحي الحكومي (للعام ١٩٩٤)، قانون اتفاقية لاهي المتعلق بإعادة الأطفال المختطفين (للعام ١٩٩١)، قانون الميراث (للعام ١٩٦٥)، قانون تبنّي الأطفال (للعام ١٩٨١)، قانون المؤهلات القانونية والوصاية (للعام ١٩٦٢)، اتفاقيات حمل الأجنحة (الموافقة على الاتفاقية وحالة المولود)، «كل هذه القوانين، تجعل من المستوطنين المقيمين داخل الضفة الغربية مواطنين إسرائيليين كاملين، وتحول المستوطنات إلى حيز جغرافي موجود خارج دولة إسرائيل، لكنه في الوقت نفسه حيز قانوني متواجد داخل دولة إسرائيل. وهنا تكمن أهمية القانون.

ثالثاً، القانون لم يتم سنه كقانون إسرائيلي نهائي، وإنما كقانون ذي سريان مؤقت (بالعبرية: «هوراؤوت شاعاء») يتم تمديده مرة كل خمس سنوات بموجب موافقة أعضاء الكنيست، في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢، تنتهي مدة القانون ويصبح لزاما على الكنيست الموافقة على تمديده خمس سنوات أخرى، وإلا فإنه سيسقط ويضع كل مستوطني الضفة الغربية في وضعية قانونية غير واضحة المعالم، ويهدد استقرار

حياتهم الاجتماعية، الصحية، الاقتصادية، الضريبية بالإضافة إلى طبيعة حياتهم الجنائية وتلك المتعلقة بالسير والانتخابات، والقوانين، وغيرها.

احتلال واحد ومنظومتا قانون في الضفة الغربية.. إنه الأبارتهايد!

أحياناً، تحمل المصطلحات الدارجة في القاموس السياسي الفلسطيني دلالات مرواغة قد لا تعكس حقيقة الواقع، ان استخدام مفهوم «الاحتلال» (occupation) قد يجعلنا إلى العلاقة القانونية بين السلطة المحتلة (في حالة الضفة الغربية هي إسرائيل) والدولة صاحبة السيادة في فترة ما قبل الاحتلال (الأردن)، بالإضافة إلى العلاقة القانونية بين السلطة المحتلة (إسرائيل) والسكان القابعين تحت الاحتلال (الفلسطينيون).^(٢) بيد أن مفهوم «الاحتلال» يظل مفهوماً فضفاضاً ولا يعكس كل الحالات الاستثنائية، أو التي يصلح عليها علم أنها «فريدة» (sui generis)، مثل إسكان مستوطنين جدد في الأرض المحتلة ليس وفق القانون الأردني، وإنما وفق القانون الإسرائيلي، مثل اليهود العائدين إلى أرض الميعاد - كما تحاول إسرائيل أن تغلف استيطانها في الضفة الغربية.

وعليه، قد يشكل مفهوم الأبارتهايد أداة أفضل لعكس طبيعة الواقع المعاش، كونه يستقي دلالاته من طبيعة الحياة المعاشية التي تنطوي على منظمتي قوانين مختلفتين كلياً، تميزان بين السكان بناء على تقسيمات «غير حدثية»، مثل الإثنية، الدين، اللون وغيرها. في هذا السياق، فإن أنظمة الطوارئ (يهودا والسامرة - الحكم في الجرائم والمساعدة القضائية) التي تسري على الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية تتميز عن القانون العسكري الإسرائيلي الذي يسري على السكان الفلسطينيين هناك، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا القانون ليس الوحيد الذي يعزز الأبارتهايد في الضفة الغربية، بل يضاف إليه تعديل آخر مهم، حصل العام ١٩٧٠ على قانون انتخابات الكنيست، سمح للمستوطنين بالترشح، والاقتراع، وتشكيل قوائم انتخابية للمشاركة في السلطة التشريعية في دولة إسرائيل، واستثنى طبيعة الحال الفلسطينيين الذين يخضعون في حياتهم للسلطة التشريعية الإسرائيلية.^(٣) كما أن الحاكم العسكري الإسرائيلي قام في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات (أي في فترة نمو الحركة الاستيطانية في الضفة الغربية)، بإصدار أمر عسكري خاص بإدارة المجالس المحلية للمستوطنات، وأمر عسكري آخر خاص بإدارة المجالس الإقليمية، وهذه الأوامر واللوائح الصادرة عنها تميز بين المدن والقرى الفلسطينية، التي تتبع إدارياً للأوامر الأردنية والعسكرية الإسرائيلية، وللمجالس المحلية والإقليمية الإسرائيلية التي أصبحت خاضعة للقانون الإسرائيلي وتنتمتع بالمرافق والمرافق التي يصح عليها التشريع الإسرائيلي شأنها شأن باقي التجمعات الإسرائيلية داخل إسرائيل. وأدى هذا التشريع إلى تعميق الفجوات بين المدن والقرى الفلسطينية وبين المجالس الإسرائيلية من حيث تخصيص الموارد للخدمات والبنية التحتية.^(٤) (يهودا والسامرة - الحكم في الجرائم والمساعدة القضائية) كان

قد تطور في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو، ليعالج وضعية «الإسرائيلي» في علاقته مع التقسيمات الإدارية الجديدة للضفة الغربية، فقد تم تقسيم الضفة الغربية، حسب صيغة القانون، إلى حيزين: الأول، يسمى «المنطقة» (بالعبرية: إيزور)، ويقصد فيه مناطق الضفة الغربية التي ظلت تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، وهي مناطق «ج»، والثاني، يسمى «مناطق المجلس الفلسطيني» (حسب اتفاق أوسلو، أصرت إسرائيل على تسمية السلطة الفلسطينية بـ «المجلس الفلسطيني» council). وينص القانون في الفقرة الثانية (صلاحيات قضائية) في المادة ٢٢ (أمر تتبع الخروج من البلاد) على أنه باستطاعة الإسرائيلي التنقل بحرية بين إسرائيل، والمنطقة (أي أراضي «ج»)، ومناطق المجلس الفلسطيني (أي مناطق «أ» و«ب») ما لم يتم إصدار أمر يمنع ذلك (كما حدث في فترة تشفي فيروس كورونا العام ٢٠٢٠). هذا يعني أن القانون حوّل الخط الأخضر بالإضافة إلى جدار الفصل إلى حدود عنصرية تعمل باتجاه واحد، بحيث أنها تتعامل مع المارين عبرها وفق هويتهم القومية/الاثنية: بالنسبة للإسرائيلي لا حدود بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، وبالنسبة للفلسطيني فإن الحدود قائمة.

لكن الفقرة الثانية تضم أيضاً مواد تنجح محاكمة الإسرائيلي على جنایات ارتكبها في مناطق السلطة الفلسطينية، كما أن المحكمة صلاحيات لاستدعاء أي فلسطيني يعيش في مناطق السلطة الفلسطينية طالما كان طرفاً في جريمة أو مخالفة مع شخص إسرائيلي. في المقابل، فإن الفقرة الثالثة (مساعدة قضائية) في المادة ١٠، شرحت الحالات التي يمكن للسلطة الفلسطينية فيها أن تطلب تسليم مطلوبين متواجدين داخل إسرائيل وإحالتهم إلى القضاء الفلسطيني (الذي اشترطت عليه إسرائيل عدم إصدار أحكام إعدام عليهم). وقد حدد القانون أن هذا البند لا يسري على الإسرائيليين (بمن في ذلك المقدسيون)، بل يسري فقط في حال كان المطلوب غير إسرائيلي، على أن تقدم السلطة طلباً باعتقاله وتسليمه لها، وهو طلب سيخضع إلى رأي السلطات الإسرائيلية التي ستقرر قبوله من عدمه بناء على تفاصيل عديدة سردها القانون. هذا البند، الذي يعتبر مهماً جداً، يأتي على العكس تماماً من قدرة إسرائيل على الدخول بنفسها إلى مناطق السلطة الفلسطينية واعتقال أي شخص، حتى لو كان فلسطينياً، وإخضاعه إلى محاكمة إسرائيلية.

ما هي دلالات الأزمة الحالية داخل الائتلاف الحكومي كما أسلفنا، فإن أنظمة الطوارئ (يهودا والسامرة - الحكم في الجرائم والمساعدة القضائية)، باعتبارها قانوناً يتم تمديده مرة كل خمس سنوات، ويضم نحو ١٧ قانوناً إضافياً إلى جانب تطبيق الحكم الجنائي الإسرائيلي على مستوطني الضفة الغربية، ينتهي مفعولها في نهاية حزيران ٢٠٢٢. ولقد توجه رئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية إلى أبيات شاكيد، وزيرة الداخلية عن حزب «يمينا»، لحثها على ترتيب الأمور داخل الائتلاف الحكومي والحيلولة دون فشل تمديد القانون، كما أن ساعر كان قد أطلق عبارات حادة وتحمل لفة التلويح بتفكيك الائتلاف الحكومي، في حال سقط القانون، بالطبع، فإن القلق الإسرائيلي ينبع من أنماط تصويت القائمة

العربية الموحدة (بزعامة منصور عباس)، التي لم تبد حتى الآن أي إشارة سلبية أو إيجابية حيال تمديد القانون. لكن ما لا يجب إغفاله أن الأحزاب اليسارية الإسرائيلية (خصوصاً حزب ميرتس)، تنضم هي أيضاً إلى جانب أحزاب اليمين في خوفها من أن تؤلّف تركيبة الائتلاف العجيبة إلى الحيلولة دون تمديد القانون، وهي بذلك (أي ميرتس) تنضم إلى أحزاب اليمين من حيث موقفها من السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، مثلاً، قال يائير غولان (نائب وزير الاقتصاد عن حزب ميرتس) بأن عدم تمرير القانون يهودا والسامرة سينتج فجوة قانونية «غير مقبولة»، وبأن على الإسرائيليين «الضليعين» في التبعات القانونية لعدم تمديد القانون أن يجلسوا (أي الإسرائيليون بمن فيهم حزب ميرتس) مع منصور عباس لتوضيح الأمور له، لعله يتقنع. وقد برز غولان قوله بأن سقوط القانون قد يعني فرض السيادة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية كبديل أكثر تطرفاً براهين من «مجرد» تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين.^(٥)

(هوامش)

1. دولة إسرائيل، قانون تعديل وتمديد سريان أنظمة الطوارئ (يهودا والسامرة - الحكم في الجرائم والمساعدة القضائية)، ٢٠٠٧، القدس، الكنيست، ٢٠١٢، أنظر/ي الرابط التالي: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/999_781.htm#Seif2
2. دولة إسرائيل، أمر عسكري بشأن قواعد الحكومة والقانون (رقم ٢)، القدس، وزارة الدفاع الإسرائيلية، ١٩٦٧، أنظر/ي الرابط التالي: https://www.nevo.co.il/law_html/law65/666_033.htm
3. دولة إسرائيل، قانون تعديل وتمديد سريان أنظمة الطوارئ...، مصدر سابق.
4. ICRC, "Occupation and Other Forms of Administration of Foreign Territory" (International Committee of the Red Cross, 2012), <https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/publications/icrc-002-4094.pdf>.
5. ليمور يهودا، سلطة واحدة ونظامان قانونيان: نظام إسرائيل القانوني في الضفة الغربية (القدس: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ٢٠١٤)، أنظر/ي الرابط التالي: <http://din-online.info/pdf/z4.pdf>
6. نفس المصدر.
7. موران أولاي، أزمة قانون يهودا والسامرة: تحذير ساعر ومعارضة القائمة العربية الموحدة - أزمة الائتلاف الجديدة، يديعوت أحرونوت، ٣١ أيار ٢٠٢٢، أنظر/ي الرابط التالي: <https://www.ynet.co.il/news/article/b1alodxdc>



(الغيب)

أعلام فلسطينية في تظاهرة في سخنين يوم ٥ أيار الماضي.

حول زهاب العَلَم الفلسطيني وحساسية إسرائيل من الحقوق الوطنية والقومية للفلسطينيين

كتب نهاد أبو غوش:

وسط حالة من الجدل الشديد حول رفع العلم الفلسطيني في القدس وفي أوساط الفلسطينيين العرب في إسرائيل، صادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، في مطلع شهر حزيران الجاري، بالقراءة التمهيدية، على مشروع قانون يحظر رفع العلم الفلسطيني في المؤسسات التي تمولها الدولة، وقد صوّت إلى جانب هذا القانون الذي قدمه النائب الليكودي إيلي كوهين ٦٣ عضواً من قوى المعارضة والأئتلاف الحكومي على السواء، بينما عارضه ١٦ نائباً من النواب العرب وبعض ممثلي اليسار الصهيوني.

وكان لافتاً قيام رئيس الحكومة نفتالي بينيت والفرزجات اليمينية في ائتلافه الحكومي، بالتصويت لصالح هذا القانون جنباً إلى جنب مع سلفه بنيامين نتانياهو، رئيس حزب الليكود، وباقي أطراف المعارضة اليمينية، وذلك على الرغم من السلوك الذي ميز أطراف المعارضة والحكومة بالمتناع كل طرف عن تأييد مشاريع القوانين التي يقدمها الطرف الآخر بما يشمل القضايا الحساسة والأمنية، ما يؤكد أن الموقف من العلم الفلسطيني ودلالاته بات محل إجماع اليمين الإسرائيلي بخلاف تلاوينه.

وقد تغيب عن جلسة التصويت لأسباب متباينة كل من رئيس الحكومة البديل وزير الخارجية يائير ليد وأعضاء حزبه «يوجد مستقبل» باستثناء رئيس الكنيست ميكي ليفي، وكذلك وزير الدفاع بيني غانتس، فيما انقسم أعضاء الائتلاف الحكومي، حيث صوتت أحزاب اليمين جميعها مع القانون بينما عارضه نواب ميرتس والقائمة العربية الموحدة.

استهداف الهوية الوطنية

اللجوء إلى خيار استثمار الغالبية المتاحة في الكنيست لفرض تشريعات تقيد حقوق الفلسطينيين في إسرائيل في التعبير عن هويتهم الوطنية وانتمائهم القومي، جاء رداً على موجات التعبير عن هذه الهوية الوطنية عبر سلسلة من الفعاليات والأنشطة الجماهيرية، والتي امتدت من مسيرات العودة للقري المهجرة خلال السنوات السابقة، وصولاً إلى أنشطة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية وخاصة جامعة بن غوريون في بئر السبع، وجامعة تل أبيب، إلى مظاهر التعبير عن الهوية الفلسطينية كما في أحداث هبة تشرين العام ٢٠١٠، أو أحداث شهر أيار ٢٠٢١.

وربما يكمن في الاستقواء بالقانون المستند للأغلبية اليمينية في الكنيست لمواجهة ظاهرة رفع العلم الفلسطيني، دليل إضافي على أن الحملات التي خاضتها قوى اليمين في الماضي ضد العلم الفلسطيني ودلالاته لم تكن تستند إلى أي فُسُوق قانوني، بل هي جزء من حملات التحريض على كل ما يتعارض مع الاتجاه المهيمن لتهوديد الدولة ورموزها ومنع كل ما يتعارض مع هذا الاتجاه، الأمر الذي بلغ ذروته في سنن قانون أساس القومية في تموز ٢٠١٨، والذي بات يشكل قاعدة لمزيد من التشريعات والممارسات التمييزية.

الحادثة التي استفزت قوى اليمين الإسرائيلي من الشركاء في الحكومة وقوى المعارضة كانت فعاليات إحياء ذكرى النكبة في جامعة بن غوريون في بئر السبع، والتي دفعت رئيس بلدية المدينة، روبيك دانيلوفيتش، إلى

اتهام إدارة الجامعة بالتخاذل قائلاً إنه يشعر بالصدمة والخجل، وذكرت صحيفة «هآرتس» قراءها بأن رئيس البلدية هذا كان ناشطاً في الجامعة عينها، ولشدة تطرفه قامت إدارة الجامعة بمعاقبته وحظر نشاطاته.

معاقبية الجامعات

لكن تحريض دانيلوفيتش وصل إلى مراكز القرار في مجلس الوزراء، حيث وصفت وزيرة التربية والتعليم فغعات شاشا بيطون أنشطة الطلاب العرب بأنها «لا تقبلها العقل»، وقد توجهت الوزيرة للحصول على استشارات قانونية لمواجهة هؤلاء الطلاب الذين يشاركون في التحريض والعنف والإضرار برموز الدولة. أما وزير المالية أفيغدور لبيرمان، فلم يكن بحاجة إلى استشارات، ولوح بوقف الميزانيات التي تدفع للجامعة في أعقاب الاحتفال. في حين دافعت إدارة الجامعة عن قرارها، وقالت في بيان لها، بحسب افتتاحية صحيفة «هآرتس» التي كرست لنقاش الموضوع: «نحن نتفاخر بطلابنا على جانبي المتراس، وهذه الرياح هي التي يجب أن تعب بدلا من الرياح السيئة والمتصاعدة للفاشية».

قبل ذلك شهدت جامعة تل أبيب تظاهرة مشابهة رفع فيها الطلاب العرب علم فلسطين، ما شكّل صدمة لبعض الأوساط الإسرائيلية بما في ذلك بعض الإعلاميين، حيث علّق المذيع التلفزيوني في القناة ١٢ حاييم إيفرا على الواقعة بقوله: «هذه صورة من جامعة تل أبيب، هؤلاء الناس ومن بينهم طلبة جامعيون يعتقدون أن قيام دولة إسرائيل كارثة، إنهم لا يدعون إلى المساواة بل يعارضون حقيقة وجودنا، ويدرسون في جامعة يجري تمويلها من مواردها المالية، والسماح لهم بذلك هو الغباء بعينه».

فرض السيادة بأي ثمن!

امتدت مواجهات رفع العلم الفلسطيني إلى عموم الأراضي الفلسطينية في القدس والضفة، كما حصل في بلدة حوارة القريبة من مدينة نابلس والتي تشهده مرورا كثيلاً للمستوطنين في انتقاليهم بين الداخل ومستوطنات شمال الضفة. لكن الحدث الأبرز خلال شهر أيار الماضي كان تبرير الشرطة الإسرائيلية لقمع المشاركين في جنازة الصحافية شيرين أبو عاقلة في القدس، من خلال الاعتداء العنيف على الجنازة والمشاركين والتعرض للنشع، ما أثار موجات من السخط على امتداد العالم، ففي الردود التي أصدرتها الشرطة ادعت أنها تدخلت لمنع المشاركين من حمل الأعلام الفلسطينية وإطلاق الهتافات المعادية، وادعت كذلك أنها افتتحت مع مندوبي عائلة الشهيذة على الامتناع عن رفع الأعلام وتقديد عدد المشاركين، الأمر الذي نفته العائلة ومحاموها بشكل قاطع.

من الواضح أن حساسية الدولة الإسرائيلية وأجهزتها المتكررة للمسجد الأقصى، ثم في حالة الإجماع اليميني والقوى التي تقودها إزاء قضية العلم الفلسطيني، بل ومن أي مظاهر ترمز للحضور السياسي الفلسطيني في القدس تعود إلى تصميم هذه القوى على فرض السيادة الإسرائيلية على المدينة بأي ثمن ومهما كلف الأمر، وذلك ما يفسر سلسلة المواقف المتطرفة والسماح بالاعتقالات المتكررة للمسجد الأقصى، ثم في حالة الإجماع اليميني التي نشأت حول مسيرة الأعلام التقليدية، والتي كانت في الماضي تقتصر على قوى الصهيونية الدينية المتطرفة.

لكن هذه المسيرة والقوى التي تحركها تحولت إلى جزء من منظومة السيطرة على القدس وتهوديدها، علاوة على أن هذه الأحداث وقعت في غمرة التوقعات بقرب انهيار حكومة بينيت-ليد، وزيادة احتمالات التوجه لانتخابات مبكرة، وهي أجواء مواتية تماماً لمزيد من التصعيد ومغازلة الأوساط المتطرفة من الجمهور.

يعرض الكاتب الإسرائيلي نير حسون في «هآرتس»، الدراما المرتبطة بما أسماه «حرب الأعلام»، فيقول إنها بدأت في جنازة الصحافية شيرين أبو عاقلة، التي عملت فيها الشرطة على إزالة أعلام فلسطين، لكن الأعلام ظهرت بكثافة بعد ذلك في الحرم وفي الأحياء العربية، وعندما رد اليهود بالأعلام في مسيرتهم وبدأ أنهم يسيطرون في معركة الأعلام، لاح حسم في المعركة كعمل شيطاني حين ظهرت في السماء وفوق رؤوس المحتفلين طائرة صغيرة تحمل علم فلسطين.

وإذا كان مفهوماً حجم التحشيد الذي يبذله اليمين الإسرائيلي للتحريض على الفلسطينيين وعلمهم لما في ذلك من أثمان سياسية لا يريد اليمين الخوض فيها، فإن قدراً كبيراً من المغفمة والتعلثم ميز القوى والأصوات المحسوسة على اليسار الصهيوني الإسرائيلي، فالكتابة راقت هيخت في «هآرتس» تساوي بين حمل المتطرفين لتصارع مجموعتان على أرض واحدة، فإن الأعلام التي ترفرف في القدس، وبين تعبير فلسطيني الداخل والضفة عن هويتهم الوطنية، وهي تتجاهل تماماً وجود الاحتلال، ومصادرة الحقوق الوطنية للفلسطينيين، وترى أن هذا «الانشغال المرضي بالأعلام» مرض طفولي، يبقى الناس سجناء في الحقل الرمزي الذي يشبه الفاشية.

إنها الحرب!

وكان الكاتب والأكاديمي الإسرائيلي اليميني المتطرف مردخاي كيدار الأكثر وضوحاً في تفسيره للجدل الدائر حول معارك العلم، فكتب في صحيفة «مكور ريشون» بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧ أن «العلم ليس قطعة قماش بريئة، فعندما تشير إلى الهدف، وكذلك إلى الخصم والعدو، وبالتالي فإن رفع العلم هو إعلان حرب بوسائل مرئية، إنها دعوة صريحة وواضحة للقتال، فالعلم يعبر عن هوية جماعية، ويعبر عن طموح وطني، وبالتالي يحدد من 'نحن' ومن 'هم'».

ومن خلال إقراره بالقراءة التمهيدية، يكون هذا القانون قد قطع مرحلة تشريعية مهمة، ولكنه ما زال بحاجة إلى إقرار الكنيست بثلاث قراءات متتالية حتى يصبح نافذاً، ولعل الخشية من التعارض بين إقرار القانون ومبدأ حرية التعبير دفعت إلى اقتصار سريانه على المؤسسات التي تحظى بتمويل الحكومة، من دون أن يمتد هذا الحظر إلى الشارع والنضالات المفتوحة، كما كان يطمح بعض المشرعين الإسرائيليين، أو كما دلت بعض فصول المواجهات بين قوات الاحتلال وأجهزة الشرطة الإسرائيلية من جهة والفلسطينيين الذين يرفعون علمهم سواء بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل الذين دأبوا على رفع العلم الفلسطيني في المناسبات الوطنية وخاصة في يوم الأرض وذكرى النكبة، أو بالنسبة للفلسطينيين في القدس وسائر الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ حيث تحولت مناسبات رفع العلم إلى ذريعة

لتدخلات عنيفة من قبل أجهزة الاحتلال.

تجاهل وجود شعب فلسطيني

من الملاحظات اللافتة أن السياسيين والمشرعين الإسرائيليين، والمحرزين على منزع رقع العلم الفلسطيني في وسائل الإعلام، وصفوا العلم بأنه علم «منظمة التحرير الفلسطينية» تارة، و«علم السلطة الفلسطينية» تارة أخرى، من دون أن يحاولوا الإغفاء لأصوات النواب العرب في الكنيست وبخاصة نواب القائمة المشتركة، الذين أوضحوا خلال النقاشات التي جرت على مشروع القانون في الكنيست، أن هذا العلم هو رمز للشعب الفلسطيني، وهو موجود قبل قيام السلطة ومنظمة التحرير، وأبعد من ذلك أن رفعه من قبل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل هو دليل على انتماء هؤلاء إلى الشعب الفلسطيني.

وفي السياق، قال بيان للتجمع الطلابي الديمقراطي: «إن العلم الفلسطيني هو علمنا الوطني، وهو أحد الرموز التي تعكس هويتنا كفلسطينيين داخل الجامعات وخارجها»، وقال الناشط الطلابي صالح إغبارية، خلال مقابلة مع محطة تلفزيون «مساراة»، إن حملة التحريض العنصرية ضد الطلاب العرب ونشاطاتهم تقودها جماعة «إم ترستسو» اليمينية العنصرية، وهي تحرض حتى على مبدأ حق الطلاب العرب في الدراسة في الجامعات الإسرائيلية.

قوبيا العلم

سبق للنائبة أوريت ستروك، من حزب الصهيونية الدينية اليميني المتطرف، أن اقترحت مشروع قانون في أيار الماضي يمنع رفع العلم الفلسطيني قطعياً في «مناطق» إسرائيل، وبرزت اقتراحها بأن ما اسمته علم السلطة هو علم لكيان إرهابي ينص في وثائقه على تمويل الأعمال الموجهة ضد إسرائيل، وبذلك يعدّ هذا العلم علماً إرهابياً، وينطوي مشروع القانون الذي اقترحتته النائبة اليمينية، بحسب موقع (سيروجيم)، على عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات أو غرامة بمقدار خمسة آلاف شيكل، وتمتد العقوبات بحسب المشروع المذكور لتشمل المشاركين في مظاهرات واجتماعات يرفع فيها «علم السلطة الفلسطينية»؛ كان يمكن لأي حدث حول العلم الفلسطيني أن يثير نقاشاً قومياً عاصفاً مهما كان هذا الحدث محلياً أو محدوداً، وهذا ما فعلته يافطة تدعو للتعايش علقتهها منظمة يسارية اسمها «مخزكيم» على بناية البورصة في رامات غان، صبيحة يوم التصويت على مشروع قانون منع العلم الفلسطيني، ورسم على يافطة علم فلسطيني كبير وإلى جواره علم إسرائيلي مع شعار «مستقبلنا أن نعيش معاً» بالعربية والعبرية، وأثارت الخطوة عاصفة من التعليقات والتنديد وتدخلات السياسيين والبلدية، ما دفع الشرطة إلى التوجه للبنائية وطلب إنزال العلم الفلسطيني، وسارع رئيس البلدية كرمل شاما كهوهين إلى طمأنة الجمهور الغاضب وإبلاغه بإنزال العلم الفلسطيني، ووضع شعارات تمجد الجيش والشرطة بدلًا منه. يشار إلى أن نفس المنظمة التي رفعت يافطة، قامت بخطوة مشابهة في مدينتي الناصرة والطيرة العرييتين من دون أن تواجه باحتجاجات، وبالعودة إلى الوراء قليلاً يتبين أن محاولات اليمين الإسرائيلي لمنع رفع العلم الفلسطيني ليست وليدة

المواجهات التي وقعت مؤخرًا فقط، ففي آب ٢٠١٨ قدمت النائبة عنات باركو من حزب الليكود مشروع قانون يجرم رفع العلم ويفرض عقوبة الحبس لسنة واحدة على من يفعل ذلك من الفلسطينيين في إسرائيل، وجاء هذا الاقتراح رداً على التظاهرة للحاشدة التي نظمتها لجنة المتابعة العليا، واعتبر أن النضال الذي يقوم به أعضاء الكنيست العرب وارتفعت فيها الأعلام الفلسطينية في قلب تل أبيب رفضاً لقانون القومية.

وفي ذلك الوقت قال نتانياهو إن رفع العلم الفلسطيني في المظاهرة هو أفضل دليل على ضرورة تشريع قانون القومية، أما رئيس الكنيست حينذاك يولي إدلشتاين، فاعتبر أن النضال الذي يقوم به أعضاء الكنيست العرب ولجنة المتابعة ليس موجهاً ضد قانون القومية فقط، بل ضد وجود دولة إسرائيل.

الرأي القانوني

سبق للمركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة) أن نشر رأياً قانونياً في مطلع كانون الأول ٢٠٢١ أوضح فيه أن رفع علم فلسطين ليس جريمة ولا يتناقض مع القانون بموجب قرار أصدرته المحكمة العليا في العام ٢٠٠٣، واعتبرت فيه أن رفع العلم هو جزء من حرية التعبير، لكن مراجعات أخرى للمستشار القانوني للحكومة ولمحاكم الصلح، قيدت حق رفع العلم بشروط ألا يؤدي ذلك إلى الإخلال بالنظام وأمن الجمهور^(١).

لا يمكن فصل معركة الأعلام عن الاتجاه العام الذي تسير عليه دولة إسرائيل منذ استقرار حكم اليمين فيها على امتداد العديدين الماضيين، سواء لجهة تعزيز الطابع اليهودي على حساب القيم الديمقراطية في الدولة، أو لجهة ممارسة الوطنية الفلسطينية حتى في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ وما يرتبط بذلك من تقويض فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، أما الصراعات والمحاكمات الحزبية والانتخابية حول هذه القضية أو تلك فهي تسرع في هذه الإجراءات ولا تختلفها من العدم، ويضخ من سيل التصريحات والتعليقات أن حساسية المسؤولين الإسرائيليين من العلم الفلسطيني ليست مجرد حساسية من قطعة القماش والأونها الأربعة، وإنما من الحقوق السياسية التي ينطوي عليها الاعتراف بالفلسطينيين كشعب ذي حقوق وطنية وقومية على أرضهم.

وقد بدا بنيامين نتانياهو منتشياً من نتيجة التصويت بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون منع العلم الفلسطيني، محاولاً توظيفها في سياق مساعيه للعودة إلى الحكم فقال: «اليوم انتصر العلم الإسرائيلي، نحن نعيد إسرائيل إلى اليمين، هذا يوم مهم لدولة إسرائيل ومستقبل دولة اليهود».

أما المبادر إلى اقتراح القانون وهو النائب إيلي كوهين من حزب الليكود، فوصف النتيجة بأنها خطوة مهمة لاستعادة السيادة، وقال «في دولة إسرائيل لا يوجد إلا علم قومي واحد»؛

هامش

١. أنظري الرأي القانوني الذي أبداه مركز عدالة من موضوع رفع العلم الفلسطيني على موقع المركز: <https://www.adalah.org/ar/content/view/10485>

«لحكاية قصة إسرائيل والصهيونية والاستيطان».. مشروع لإنتاج أفلام عن المستوطنات بتمويل من الحكومة الإسرائيلية

كتبت تسنيم القاضي:



ميري ريغف... رأس جسر لتبني نهج الاستيطان في الثقافة الإسرائيلية «الشرعية».

استخدم رواد السينما الأوائل في الحركة الصهيونية الأفلام الوثائقية والإخبارية بدءاً من عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، بغرض إثارة يهود الشتات للانضمام إلى جهود «البناء والإحياء» والهجرة إلى فلسطين. وشكلت هذه الأفلام وسيلة لبناء الهوية الجديدة ونشرها، وعرض أشكال الحياة في اليبشوف الزراعي، وكان ذلك قبل ظهور سينما «وطنية» حقيقية ومأسسة، وقبل أن تصبح الدولة الإسرائيلية المرجع الأول لإدارة البروباغندا السياسية والوطنية. لم يكن الفيلم وسيلة لتقديم السرد التاريخي وتوثيقه فحسب وإنما أيضاً لبنائه، ولا يزال موضوع الإنتاج الفني الإسرائيلي يشغل صنّاع القرار في إسرائيل، وتتخذ النقاشات المتعلقة بموضوعاته ومصادره تمويله وأهدافه حيزاً كبيراً من النقاشات والقرارات الحكومية.

ولقد تناولنا في تقرير سابق بعنوان «خطة حكومية إسرائيلية لإنشاء صندوق بقيمة ٤٥ مليون شيكل لجذب إنتاج الأفلام الأجنبية»، قرار الحكومة الإسرائيلية بإنشاء صندوق داعم للإنتاج الأجنبي في إسرائيل وبعض المحاولات لصياغة قرارات مشابهة. سنحاول في هذا التقرير تناول بعض القرارات والنماذج الحكومية التي تتعلق بدعم الإنتاج الفني والإعلامي المحلي الإسرائيلي، وتحديدًا إنتاج الأفلام في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، كما يستعرض التقرير بعض النقاشات المتعلقة بدعم الإنتاج حول موضوع المستوطنين والاستيطان. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأفكار التي ترد في التقرير مستمدة بشكل مباشر من البيانات والقرارات الحكومية وبعض المواد المتاحة عن صناديق دعم الأفلام على الإنترنت.

في ١٣ آذار من العام الحالي قررت وزارة الاتصال الإسرائيلية إطلاق «نموذج دعم جديد للاستثمارات في الفن الإسرائيلي وفي المناطق البعيدة»،^(١) وبحسب البيان الصادر عن المتحدث باسم الوزارة، يخصص نموذج الدعم الجديد هذا ميزانية تبلغ ١.٥ مليون شيكل سنوياً لبرامج إثراء الشباب في المناطق البعيدة جغرافياً واجتماعياً في إسرائيل، وسيشجع الاندماج في مجال الإعلام والبحث الإذاعي، بهدف تقليص الفجوات بين التجمعات الاجتماعية والجغرافية المختلفة بطريقة يتم فيها الكشف عن الشباب في الأطراف وتدريبهم وتطوير مهاراتهم في هذه المناطق، وتعريف الشباب على عوالم جديدة من المحتوى، بحيث يكون عالم الإعلام والإبداع الإسرائيليين بجودة أفضل وأكثر ثراءً وتنوعاً تمكنه من إخبار «القصة الإسرائيلية المعقدة».

يعيد هذا النموذج تنظيم توزيع أموال الدعم من وزارة الاتصال على المؤسسات العامة التي تساهم في «البيت المجتمعي» على القنوات التلفزيونية المحلية والفضائيات، أي إنتاج الأفلام وبثها على المستوى المحلي، كما يلغي بعض الشروط السابقة المفروضة على الدعم والمتعلقة بكيفية توزيع الأموال مع بعض التحديات المتعلقة بالمحتوى. بحسب البيان فإن الشروط المعدلة تهدف لضم جهات وسلطات محلية جديدة، يصفها البيان بـ «السلطات المحلية البعيدة»، لمجال الدعم الذي توفره وزارة الاتصال. سيوفر النموذج الجديد ميزانية تصل إلى ١٥٠ ألف شيكل لصالح أي برنامج إثنائي للشباب في مجالات الإعلام والبحث بشكل عام، والإنتاج المحلي الإسرائيلي بشكل خاص، والذي ستديره وتنفذه سلطة محلية وفقاً للشروط الجديدة.

يشير تصريح وزير الاتصال الإسرائيلي، يعواز هندل، المرفق بالبيان الحكومي لنموذج الدعم الجديد، إلى التوجه الحكومي الواضح لدعم الإنتاج الفني الإسرائيلي الذي يتناول موضوع الاستيطان والمستوطنات، والذي يشجع التوجه إليها كموقع للتصوير ومركز للإنتاج. ويقول هندل في

تصريحه: «تمثل إحدى وظائف الإعلام في عكس وتمثيل القصة الإسرائيلية بأكملها، والتي تشمل الاستيطان والصهيونية والتنوع الثقافي الغني. سيمنح نموذج الدعم الجديد الشباب في المناطق البعيدة على الاندماج في صناعة البث والصحافة، وسيعزز عن فئات سكانية أخرى عانت من نقص التمثيل في وسائل الإعلام حتى الآن».

تكشف هذه الدعوة الصريحة للإنتاج في مواضيع الاستيطان والصهيونية، ودمج مستوطنين الضفة الغربية «كفئات مهمشة» في عناصر «القصة الإسرائيلية الكاملة»، إلى التوجه الحكومي نحو استبدال الاستيطان كموضوع طبيعي في الفن والإنتاج الإسرائيلي. ليس هذا فحسب، بل إنها أيضاً محاولة لشرعنة الأشكال المختلفة من الاستيطان ومصادرة وضم الأراضي الفلسطينية وتهويدها، والتي تصبح مواضيع تتناولها وتعرضها الأفلام وتسوق لها باستخدام حبكة الإنتاج الفني وما تضيفه من سياق درامي ينعز الأحدث الحقيقية من سياقها السياسي، الاستعماري بشكل أساس، ويخلق لها واقعاً جديداً يتماهى مع الرواية التوراتية عن أراضي الضفة الغربية والاستيطان فيها.

هذا التوجه الحكومي في دعم الإنتاج الفني للمستوطنات لم يبدأ اليوم، ففي ٣ تشرين الأول ٢٠١٩ وافق مجلس الفيلم الإسرائيلي، وهو جسم حكومي تابع لوزارة الثقافة والرياضة تأسس في العام ٢٠٠٠ بموجب قانون السينما للعام ١٩٩٩، على تمويل ثلاثة صناديق أفلام مناطقية، كجزء من الإصلاحات التي قادتها وزيرة الثقافة والرياضة آنذاك ميري ريغف، بحيث يقع اثنان من الصناديق الجديدة في شمال إسرائيل أحدهما يديره مركز «نوف هجيليل» الثقافي من خلال مؤسسة «رابينوفيتش» للفنون، والآخر يديره صندوق أفلام الجليل، ويعمل الثالث في الضفة الغربية ويديره «المجلس الإقليمي السامرة»، وقد تم تخصيص مبلغ ٨ ملايين شيكل للميزانية السنوية للصناديق، وخصصت نصف الميزانية الإجمالية، أي حوالي ٤ ملايين شيكل، لصندوق أفلام السامرة

وتم تقسيم باقي الميزانية بين الصندوقين في الجليل. مجدداً، تم التعبير عن هذه الإصلاحات كجزء من مسعى الدولة الإسرائيلية لزيادة تمويل المؤسسات الثقافية في المناطق «البعيدة» وال«فئات المهمشة».

عن «صندوق أفلام السامرة»!

تحت شعار سينما لنهج جديد، تم تأسيس «صندوق أفلام السامرة لترويج العمل السينمائي في يهودا والسامرة وادي الأردن»^(٢) على أراضي مستوطنة بركان، شمالي الضفة الغربية، من خلال مبادرة حكومية جاءت كجزء من «تحديث وزارة الثقافة لاختيارات الدعم» في العام ٢٠١٩، والتي أقرت مجالاً جديداً لدعم المؤسسات التي تساعد في إنتاج الأفلام التي تتم بشكل أساس في المحيط الجغرافي لصانعيها أو من خلال المبدعين المقيمين في مناطقهم.

الغرض الأساس من الصندوق هو تطوير الصناعة المحلية في مجالات السينما والتلفزيون ووسائل الإعلام الجديدة في منطقة «يهودا والسامرة». تستند المبادرة إلى منطق أهمية تعزيز رؤية المحيط الاجتماعي والثقافي لمجتمع المستوطنات، وتمثيها على الشاشة، وتطوير حوار ثقافي ومهني بين صانعي الأفلام الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات وصناعة السينما الإسرائيلية الواسعة العاملة في المركز.

يرى القائمون على الصندوق أن تأسيسه كان خطوة تاريخية وسابقة، قادتها وزيرة الثقافة والرياضة السابقة ميري ريغف، وأن «يهودا والسامرة» ستكون الآن جزءاً من الخريطة الثقافية والسينمائية في إسرائيل، وسيعكس الصندوق الأصوات التي يرغب الكثير من الجمهور الإسرائيلي في سماعها، وسيحكي قصة إسرائيل والصهيونية والاستيطان، وهي، على حد تعبيرهم، قصة مثيرة ومؤثرة، تعكس الصورة الحقيقية للمجتمع الإسرائيلي. ويعتقد القائمون على الصندوق أن أكبر عدو للمجتمع الإسرائيلي بشكل عام والاستيطان بشكل خاص هو الجهل،

معتبرين أن أهمية النشاط الثقافي للاستيطان توازي أهمية البناء والتوسع الاستيطاني، وهي طريق نحو تصحيح الخارطة الثقافية لإسرائيل إلى جانب الاستيطان الذي يتم الخارطة الجغرافية للدولة اليهودية.^(٣) إذا فالإنتاج السينمائي هو عملية استيطان ثقافي، يصفها يعقوب نتانئيل، حاخام مدرسة السينما اليهودية «تورات هياييم»، بأنها مثل الدخول في الحرب مسلحين بالكاميرات ومعدات الإنتاج.

ينتج الصندوق ما يزيد عن عشرات الأفلام سنوياً، بين أفلام وثائقية وسينمائية طويلة وقصيرة، تتناول موضوعات مختلفة تتعلق بحياة المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية، وعلاقتهم المركبة بباقي المدن الإسرائيلية، ومواضيع توراتية تناقش علاقة اليهودي بالأرض وعلاقته بالفلسطينيين من وجه نظر المستوطنين أنفسهم. وتأتي هذه الأفلام بدلاً من تلك التي تتناول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والاحتلال من وجهة نظر «نقدية»، والتي وصفها ريغف بالأفلام التي تسعى لتشويه صورة إسرائيل، بعد تصريحها على صفحتها على فيسبوك عقب فوز مخرج فيلم Foxtrot صموئيل معوز بجائزة التحكيم الكبرى لأفضل فيلم وأفضل ممثل وأفضل ممثلة مساعدة في مهرجان البندقية في شهر أيلول من العام ٢٠١٧، بأن الدولة الإسرائيلية «لن تمول الأفلام التي تشوه بلدنا».^(٤)

إن منح الدعم الحكومي لمجالس إقليمية بدلاً من مدارس أفلام، لتصوير أفلام محلية في محيطها، لغاية إنتاج أفلام عن الاستيطان والمستوطنات وطبيعة الحياة فيها، لا يهدف فقط للترويج لإعادة إنتاج صورتها خارج القبول والحساسيات التي يفرضها القانون الدولي، وإلى إظهار الحياة فيها بشكل إيجابي، مع إضفاء سحر «قصة يهودا والسامرة»، وإعادة تعريفها ضمن المشروع الصهيوني، وضماها للمركبات «الطبيعية» للدولة الإسرائيلية. وكمثال على التوجه العام «لمشروع

أفلام السامرة»، فتح الصندوق الباب لتقديم المقترحات لتوفير التمويل في مسارات جديدة في شهر آذار من العام الجاري، يتمحور اثنان منها حول «قصص وراء البوابة الصفراء» وهي البوابات التي تفصل المستوطنات عن «العالم الخارجي»، وفيلم يناقش «غوش قطيف» و«التهجير القسري» لسكانها، على حد تعبير الإعلان.

في النهاية، لا يمكن فصل الإنتاج الفني والثقافي الإسرائيلي خارج حدود المستوطنات في الضفة الغربية، عن باقي الإنتاج الإسرائيلي المرتبط بالبنية الاستعمارية للدولة، والتي تعمل على إعادة إنتاج علاقات الهيمنة والسيطرة، حتى وإن كان ذلك من خلال نقدها. إلا أن توجه الحكومة الإسرائيلية مؤخراً لتوجيه دعم خاص للإنتاج الفني الذي يدعو للاستيطان ويروج له، على اعتبار أن مجتمع الاستيطان هو جزء أصيل من المجتمع الإسرائيلي، لا يجب أن يظل مهمشاً محارباً، هو تعبير عن وضوح السياسات الرسمية في تبني نهج الاستيطان والتهويد وتعميمه من خلال الوسائل الفنية والثقافية.

(هوامش)

1. وزارة الاتصالات تطلق نموذج دعم جديد، <https://www.gov.il/he/Departments/news/13032022>.
2. انظري/ موقع الصندوق على الانترنت: <https://shomron-cinema.org.il/>
3. للمزيد حول النقاشات المتعلقة بتأسيس «صندوق أفلام السامرة»: <https://www.mazav.co.il/28471>
4. وزيرة الثقافة الإسرائيلية تعرض على المستوطنين صندوق أفلام دعائية خاصاً بهم، المونيتور، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩ <https://www.jpost.com/Israel-News/Culture/Israeli-film-Foxtrot-wins-silver-lion-award-at-the-Venice-film-festival-504628>

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«مَصِيدَة» المكان

دراسة نقدية لحقل الفنون التشكيلية في إسرائيل

محمد جبالي





«سلطة أراضي إسرائيل... خزان لنهب أراضي اللاجئين الفلسطينيين وتهويدها».

تقرير رسمي جديد: «سلطة أراضي إسرائيل» لم تسد الثغرات العديدة التي تتيح عمليات احتيال واختلاس فيها

كتب هشام نفاع:

ما زالت السلطة الإسرائيلية المسؤولة عن حيازة وإدارة الأراضي المسماة «أراضي دولة» تحتل مواقع متقدمة في عناوين التحقيقات الصحافية الاستقصائية وتقارير الرقابة والفحص الرسمية، بوصفها مؤسسة رسمية تتضمن عمليات احتيال واختلاس متعلقة بأراض يفترض أنها المسؤولة عن حراستها وإدارتها. وقد كان عنوان هذا البند في التقرير السنوي الصادر عن مراقب الدولة واضحاً إذ جاء فيه حرفياً: «منع الاختلاسات وعمليات الاحتيال في سلطة أراضي إسرائيل».

وفقاً لتعريف وظيفتها على موقعها الإلكتروني «تقوم سلطة أراضي إسرائيل بإدارة غالبية الأراضي الموجودة ضمن حدود دولة إسرائيل. السلطة تقدم خدمات في مجال نقل الحقوق السكنية والحقوق العقارية، تغيير تخصيص الأرض وتصديق إضافات بناء، عقود الاستئجار وتأجير أراض زراعية».

يشير التقرير الرسمي إلى أن «سلطة أراضي إسرائيل» هي «المسؤولة عن إدارة أحد أهم موارد الدولة - الأراضي - والتي تشكل ما يقارب الـ ٩٠٪ من الأراضي». على نحو عام، فإن فرضية العمل هي أن أي نشاط يجري على الممتلكات، بما في ذلك الأرض، يحمل خطراً داخلياً أو خارجياً، سوف يتسبب في أضرار، بما في ذلك الخسائر المالية، ويضعف قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وغاياتها. تشمل المخاطر في إجراءات «سلطة أراضي إسرائيل» المفصلة في هذا التقرير، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الإجراءات المتعمدة أو الناجمة عن الأخطاء في إجراءات نقل الملكية ونقل الحقوق وتقييم الأرض، تقديم تعويضات زائدة عن استرداد الأراضي، التقارير المنقوصة حول الرقابة على الأراضي ومنع السيطرة غير القانونية عليها (بصفها بـ «غزو» هذه الأراضي)، باستخدام نظام المعلومات من قبل موظف غير مصرح له.

كيفية هائلة من الأموال تديرها الهيئات الرسمية المسؤولة عن الأراضي

أقيمت «سلطة أراضي إسرائيل» العام ١٩٦٦ بموجب «قانون أساس: مديرية أراضي إسرائيل» في الكنيست، ١٩ تموز ١٩٦٠. ووفقاً لنص القانون، من أبرز أهدافه الحفاظ على الأراضي التي تمكن «الصندوق القومي الإسرائيلي» من شرائها والاستيلاء عليها لمنع بيعها بالمطلق.

المهام الأساسية لهذه السلطة هي كالتالي: القيام بتخطيط وتطوير احتياطي الأراضي في إسرائيل وذلك بواسطة وضع مخططات هندسية تفصيلية وتنفيذ مشاريع تتعلق بالبنى التحتية والتطويرية. مصادرة أراض استناداً إلى «قانون المصلحة العامة»، وهي تسيطر أيضاً على أملاك للفلسطينيين اللاجئين والمهجرين الذين تعتبرهم المؤسسة الرسمية الحاكمة «غائبين» وفقاً لـ «قانون أملاك الغائبين»، وتملك هذه السلطة حق استصدار أمر بإخلاء أرض تراها مناسبة لمشروع معين أو لهدف مستقبلي.

من المهم ملاحظة أن الأراضي التي تديرها سلطة أراضي إسرائيل هي ملكية ثلاث هيئات: (١) دولة إسرائيل التي تسيطر على ٦٩٪ من الأراضي، وهي أراض «أخذتها» من حكومة الانتداب أو تم الاستيلاء عليها بادعاء أن لا مالك لها أو تلك التي تمت مصادرتها، (٢) «سلطة التطوير» التي تسيطر على ١٢٪ من الأراضي، وهي أراض نُقلت إليها مما يسمى «الوصي» على أملاك الغائبين» أي أراضي لمهجريين فلسطينيين، (٣) «الصندوق القومي الإسرائيلي» وتبلغ نسبة ما يسيطر عليه من أرض ١٣٪ وهي أراض تم شراء قسم قليل منها قبل إقامة دولة إسرائيل أو تمت مصادرتها لكن لقد سبق للمراقب الإسرائيلي الكشف في تقرير سابق له عن حجم الأموال الهائلة التي تديرها الهيئات المسؤولة عن الأراضي. فمثلاً، في منطقة وسط البلاد، حيث سعر الأرض هو الأعلى نتيجة للطلب عليها لأغراض السكن والتجارة والمال وغيرها، يسيطر «الصندوق القومي الإسرائيلي» على ثلث الأراضي وكان المدخول من «إدارة الأراضي» في السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٥ حوالي ٧ مليارات شيكل؛ وهي ميزانية تفوق ميزانيات مخصصة لوزارات بأكملها.

الضرر السنوي الناتج عن مخالفات الاختلاس في إسرائيل ٦ - ٩ مليارات شيكل

يفتح التقرير بتعريف هذه المخالفات بالقول: يعتبر الاختلاس والاحتيال أفعالاً غير قانونية ذات منفعة شخصية من خلال إساءة الاستخدام على نحو غير لائق وتعتمد لموارد التنظيم والإخلال بأصول عمله. من المعتاد في إسرائيل التمييز بين الاختلاس - فعل قام به شخص داخل التنظيم، وبين الاحتيال - فعل قام به شخص من خارج المنظمة. وفقاً للنموذج الذي نشرته منظمة COSO، وهي منظمة أميركية تعتبر رائدة صفة

مرجعية في مجال «إدارة المخاطر»، والذي تم اعتماده من قبل العديد من المنظمات حول العالم، يتعين على المنظمات اتباع نهج نشط لمنع الاختلاس والاحتيال بشكل منهجي، بما في ذلك القيام بتقييم المخاطر المالية والاقتصادية لدولة إسرائيل المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، بناء على نموذج COSO المذكور، والملازمة للوزارات الحكومية والوحدات التنفيذية المعتمدة في هذه الازارات، ذكرت أيضاً مخاطر الاختلاس والاحتيال كجزء من مخاطر العملية التشغيلية التي يجب التقليل منها.

ينوه المراقب إلى أنه فحص للمرة الأولى موضوع منع أعمال الاختلاس في المكاتب الحكومية وفي الشركات الحكومية. ويفسر أنه بفعل نطاق النشاط المالي للمكاتب الحكومية والشركات الحكومية، طابع هذه الهيئات، تركيبها، وعدد العاملين الكبير فيها - كل هذه العوامل تُعرضها لمخاطر الاختلاس. ويُعَدُّ الضرر السنوي الناتج عن مخالفات الاختلاس في إسرائيل بنحو ٦ - ٩ مليارات شيكل. بينما تشكل ٨٠٪ منها اختلاسات منسوبة إلى مسؤولين كبار. تشير نتائج هذه الرقابة إلى عيوب في مجال منظومة إدارة المخاطر لمنع الاختلاس في مجال نظم المعلومات. كما يظهر وجود عيوب في تطبيق ضوابط تشغيلية في هذه المجالات: الموارد البشرية والأجور، المشتريات والمخزون، الجباية ووسائل الدفع.

ومما تبين، أن ٨٢٪ من المكاتب الحكومية والشركات الحكومية (بالمتوسط) لا تستخدم تقنيات مبتكرة لمواجهة أعمال الاختلاس. لمنع أعمال الاختلاس، ثمة حاجة إلى تطبيق إجراء شامل ومركّب يتضمن ترسيخ ثقافة تنظيمية لائقة، رفع الوعي حول الموضوع بين العاملين في المؤسسة، التشخيص المبكر للمخاطر ونقاط الضعف في أنظمة المؤسسة، بلورة برنامج متكامل لمنع أعمال الاختلاس وترسيخ نظم رقابية ومنظومات خاصة لتقليل المخاطر. يُعتبر هذا الإجراء جزءاً من المعايير المتعارف عليها، والتي طُوّرت في العقود الأخيرة لفرض إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة. ويتوجب على الوزارات والشركات الحكومية، وكذلك المحاسب العام وسلطة الشركات الحكومية، تقديم الردّ على الاستنتاجات والتوصيات المطروحة في هذا التقرير، وعليها أيضاً استخلاص العبر من العيوب المذكورة فيه، والعمل على تصحيحها. من الجدير بالذكر أن التقرير يتضمن أيضاً أعمال رقابة عينية

لموضوع منع الاختلاس في دائرة أراضي إسرائيل.

تراخيص لدخول منظومة المعلومات المحوسبة دون مجزبات واضحة

فحص مكتب مراقب الدولة من شباط إلى أيلول ٢٠٢١، أليات منع وقوع مخاطر الاختلاس والاحتيال في «سلطة أراضي إسرائيل»، بما في ذلك إجراء إدارة المخاطر التنظيمية الذي يتضمن إجراء مسح للمخاطر، وتحديد أليات للحد من مخاطر الاختلاس والاحتيال وتنفيذها. بين المعطيات ذات الصلة بمخاطر حدوث مخالفات احتيال واختلاس، يورد التقرير أن ٣٪ فقط من موظفي «السلطة» مروا بدورات تاهيلية في موضوع أخلاقيات المهنة لموظفي الجمهور؛ هناك ١٥٠ موظفاً تلقوا تراخيص تتيح لهم الدخول إلى منظومة المعلومات في حواسيب «السلطة» من دون إجراء أي فحص منهجي لمدى حيوية ضرورة دخول المنظومة بما يرتبط بتعريف وظائفهم في المنظمة؛ منذ العام ٢٠١٣ تقرر دفع علاوات على أجور الموظفين بنسبة ٥٪ من أجل تفعيل نظام تناوب في الوظائف كيلا يستمر موظفون في تولي الصلاحيات على مناطق أو مجالات معينة لفترات طويلة، وهو ما يعتبر في الأدبيات المهنية طرفاً قد يرفع احتمالات التجاوزات. ولكن حتى العام ٢٠٢٠ لم يبدأ تطبيق هذا التناوب، ومع ذلك فقد جرى دفع نحو مليوني شيكل سنوياً طيلة هذه الفترة كعلاوات على الأجور.

في مجال سياسة إدارة المخاطر - لم تكمل «سلطة أراضي إسرائيل» القيام بإجراء منظم لصياغة سياسة على مستوى المؤسسة لإدارة المخاطر التشغيلية، على الرغم من أنها بدأت عملية صياغة سياسة إدارة المخاطر وأجرت دراسة استقصائية للمخاطر و١٤ من مواصفات الرقابة التي ركزت على عمليات العمل الأساسية - لم يكتمل الإجراء، إذ لم توافق «السلطة» على مسح المخاطر ولم تقم بتحديثه على أساس منظم؛ لم تقم بصياغة خطة للحد من المخاطر؛ لم تنفذ الضوابط التي خطت لتفنيدها في خطة المراقبة متعددة السنوات، ولم تنشئ وحدة للتحكم قررت هي بنفسها إقامتها ولم يتم تعيين مدير المخاطر التشغيلية. بل تم الكشف عن أن «مجلس سلطة أراضي إسرائيل» لم يناقش بالمرة موضوع إدارة المخاطر في المنظمة خلال السنوات الست الماضية (٢٠١٦-٢٠٢١).

في موضوع أليات الرقابة لكشف الإجراءات وأتمتها - على الرغم من أن أنظمة المعلومات تتيح فحص ومراقبة الإجراءات التي يتم اعتمادها في الأولوية المختلفة

بشكل منهجي، فإن مديري الأولوية لا يبادرون لإجراء عمليات مراقبة بمبادراتهم بناءً على التقارير الذكية ولا يتم أيضاً استخدام تنبيهات المنظومة المحوسبة الذكية (كتلك الموجودة في البنوك لمراقبة إيداع الأموال وتحديد تلك التي تلتها علامات سؤال). لا يفحص المديرين سوى ما يقدم لهم من صفقات لفحصها، علماً بأنه منذ العام ٢٠١٩ وحتى كتابة هذا التقرير تمت المصادقة على تعويضات بمبلغ كبير وصل إلى ٣٧٠ مليون شيكل.

عشوائية وضبابية في الفحص المشدد لمسألة تضارب المصالح

في مجال منع تضارب المصالح، من بين ١٢٢ موظفاً طبقت عليهم «سلطة أراضي إسرائيل» القواعد المعمول بها لفحص الحاجة إلى تسوية تضارب المصالح، وقع ١٢ موظف على ترتيب لمنع تضارب المصالح، وقام ١٩ موظفاً بتعبئة الاستبيان في هذا الصدد، ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى ترتيب معهم حتى الآن لمنع تضارب المصالح. ونقطة هامة وحساسة: لا يتم إلزام أعضاء لجنة المناقصات بالتوقيع على تصريح بعدم تضارب المصالح، مرة كل سنة، وهم غير مطالبين بهذا حتى عند تعيينهم في اللجنة.

يكتب مكتب مراقب الدولة الإسرائيلي في ملخص التقرير أن «سلطة أراضي إسرائيل» مكلفة بإدارة أحد أهم موارد الدولة - الأراضي. وتطوّر إدارة هذا المورد على العديد من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الاحتيال والاختلاس، ومن هنا الحاجة إلى تحسين إجراءات العمل وإنشاء أليات إشراف ورقابة تمنع تضارب المصالح وعدم الوضوح في شؤون استخدام المعلومات وإبرام صفقات التعويضات وغيرها. ويشدّد على أنه يتوجب على «سلطة أراضي إسرائيل» أن تكمل صياغة سياسة إدارة المخاطر على مستوى المنظمة، بما في ذلك تحديث واعتماد استقصاءات المخاطر، وصياغة وتنفيذ خطة للحد منها وإنشاء آلية مراقبة لعملياتها وتعيين مدير مخاطر تشغيلية. وجب النظر في إضافة مثل هذه الأليات بناءً على السياسة التي تصوغها.

المراقب يوصي أيضاً بأن تقوم «السلطة» بصياغة مفهوم رقابة شامل ليحدد، من بين أمور أخرى، جميع المسؤولين عن تنفيذ الرقابة، والنشاط أو العمليات التي سيتم تنفيذ الرقابة عليها، ونوع ونطاق الإبلاغ والرصد والاهتمام بالمعايير المناسبة والتوازن والمحافظة على جودة الخدمة المقدمة للجمهور.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية